

جنكيز تشاندار في ندوة "مؤسسة الدراسات الفلسطينية": سياسة "صفر مشاكل مع الجوار" التركية بين الضرورة والخيار

إعداد أنيس محسن



نظمت "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" في 13 كانون الأول/ديسمبر الماضي ندوة مغلقة حول السياسة التركية في المنطقة، واستضافت الصحافي والكاتب التركي، جانكيز تشاندار، الذي فضلاً عن كونه صحافياً وكاتباً، عمل مستشاراً لعدد من الرؤساء والمسؤولين الأتراك، بدءاً بالرئيس تورغوت أوزال وصولاً إلى الرئيس سليمان دميريل، وقد ربطته علاقات مميزة بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. ومكنته علاقاته المميزة مع العالم العربي، ونشاطه الصحافي والسياسي في تركيا، من القيام بدور في التقريب بين تركيا والعالم العربي.

قدم مدير تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية"، الأستاذ ميشال نوفل، الضيف جنكيز تشاندار إلى المشاركين في الندوة، من صحافيين وكاتب وباحثين ومهتمين، متحدثاً عن تشاندار الصحافي والسياسي ودوره في الربط بين تركيا والمنطقة.

في بداية كلامه، أشار تشاندار إلى أنه كان مؤيداً قوياً لسياسة التقارب التركية مع المنطقة وخصوصاً مع الدول العربية، خلال عمله مستشاراً خاصاً للرئيس التركي، تورغوت أوزال،

بين 1991 و1993، موضحاً أن "السياسة الحالية للحكومة التركية بشأن الشرق الأوسط لها جذور تمتد إلى عقدين من الزمن".

لكن تشاندار أشار إلى أنه لديه "الكثير من التحفظات بشأن السياسة التي انتهجت خلال الأشهر القليلة الماضية، وفيما كان من المفترض أن أكون من ضمن الحلقات الضيقة لأصحاب القرار [في تركيا]، انقطع التواصل بيني وبين رئيس الحكومة [التركية رجب طيب أردوغان] [...] لأنه امتنع من تقرير كتبتّه ونشر في حزيران/يونيو من العام الماضي تحدثت فيه عن نزع سلاح 'حزب العمال الكردستاني'، بهدف إنهاء مظاهر العنف في المسألة الكردية"، لافتاً إلى أن "التقرير أعد خلال فترة شهدت وقفاً لإطلاق النار بين قوات الأمن التركية و'حزب العمال الكردستاني'، وفي اليوم الذي نشر فيه التقرير استؤنف القتال. وكانت مقترحاتي التي قدمتها في التقرير تتعارض مع الخط الذي تبنته الحكومة بشأن حل المسألة، وبذلك أصبحت شخصاً يجب إبعاده عن صانعي القرار، وتم وقف كل البرامج التي كنت أقدمها على محطات التلفزة التركية. لذلك لم يكن رئيس الحكومة سعيداً برؤية وجهي وسماع ما أقول".



وأضاف تشاندار "على الرغم من ذلك احتفظت ببعض الروابط معهم؛ ففي الأسبوع الماضي، على سبيل المثال، دُعيت إلى السفر إلى بروكسل مع وزير الخارجية أحمد داود أوغلو على متن طائرته الخاصة، ليس حباً بي بل لأنه كان مغتاضاً من عدد من المقالات التي كتبتها خلال أزمة غزة الأخيرة. أراد أن يشرح لي موقفه، أو موقفهم [القيادة التركية]. من هذا المنطلق كان اللقاء مفيداً لمعرفة كيف تعمل عقليتهم".

ثم تحدث تشاندار عن السياسة التركية الخارجية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، رابطاً بين تلك السياسة والاقتصاد التركي وموقعه من الاقتصاد العالمي، وقال "مثل الاقتصاد التركي في العقد الأخير، منذ العام 2000، القوة الحقيقية لـ [حزب] 'العدالة' والتنمية]. ففي العقد الأول من القرن الجاري، احتلت تركيا المركز 16 بين الاقتصادات العالمية الأكبر، والمركز السابع على مستوى أوروبا. وهي تطمح إلى أن تكون من بين الاقتصادات العشرة الأول بحلول سنة 2023، التي سوف تحتفل فيها تركيا بالذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية."

وأوضح أن "القاطرة الرئيسية التي أطلقت هذه الدينامية في الاقتصاد التركي كانت الطبقة الريادية لرجال الأعمال. كان هؤلاء أصحاب رؤوس أموال غير تقليديين، كانوا أشخاصاً من الأناضول وخصوصاً من المتدينين، لكن في الوقت ذاته كانوا جزءاً من الإمبريالية الاقتصادية العالمية أو مرتبطين بها. طبقة رجال الأعمال هذه أصبحت بمثابة العمود الفقري للحزب الحاكم. كان الحزب غامضاً، يتساوى بذلك مع تنظيم 'الإخوان المسلمين' في العالم العربي [....] إن القاطرة الرئيسية لهذا الحزب التي تدفعه إلى الأمام، هي هذه الطبقة الحديثة من رجال الأعمال"، الذين أطلق عليهم تشاندار وصف "النمور الأناضولية".



"صفر مشاكل" كضرورة وخيار

انطلاقاً من هذا التحليل، اعتبر تشاندار أن "رأس المال التركي الناشئ كان يحتاج إلى أن يتمدد، فيما كان الاقتصاد الأوروبي يضعف، كما كانت حظوظ دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

تضعف. وبذلك فإن تمدد رأس المال التركي كان باتجاه الشرق الأوسط، وهذا ما يوضح اندفاع السياسة التركية الخارجية نحو المنطقة.

وإذا اعتبر تشاندار أن توجه تركيا إلى المنطقة "تم بدافع الضرورة"، فقد أوضح أن "تركيا كانت تحتاج، في مرحلة نموها الاقتصادي، إلى استقرار؛ استقرار محلي واستقرار في دول الجوار. ولصوغ ذلك كان لا بد من المعادلة العبقريّة "صفر مشاكل مع الجوار، التي تتلاءم مع الحاجة إلى الاستقرار في المنطقة المجاورة المتصلة بتركيا". ومن هذا المنطلق "أقنعت الحكومة التركية دول الجوار برفع قيود التنقل وإلغاء سمات الدخول، بما يسمح للناس ولل بضائع البحرية المرور."

ورأى تشاندار أنه "كان بعداً اجتماعي وتجاري وراء ذلك. إنها جزء من سياسة الضرورة التي شجعتها التطورات الاقتصادية. كما هي جزء من سياسة الخيار، التي تحمل بعداً أيديولوجياً للحكومة والحزب الحاكم. إنها تحمل خلفية وعمقاً إسلامياً قوياً وليس مسلماً."

واعتبر أن أيديولوجيا "العدالة والتنمية" كانت متعارضة مع الفكر الذي أرساه مؤسس الجمهورية التركية الحديثة كمال أتاتورك. وقال إن العلاقة بين الكمالية والبيروقراطية التركية كانت إشكالية. كما أن "الأيديولوجيا الكمالية، كانت تشدد خصوصاً على قطع تركيا لعلاقاتها مع ماضيها.. مع الماضي العثماني [...]"، بهذا المعنى فإن نهج الحكومة الحالية يتعارض مع الكمالية، إذ إنها تريد أن تكون حرة في العودة إلى التاريخ المجيد للعثمانية، عبر إعادة ربط مع العثمانية التي تعيش في لا وعي كل تركي، والتي في خلفيتها الإمبريالية تملك شعور الحديقة الخلفية [تعتبر الحكومة التركية وفق تشاندار أن منطقة الشرق الأوسط بمكانة حديقة خلفية لتركيا].

وفيما يعتبر تشاندار أن "البعد الأيديولوجي أدى دوراً في الانفتاح على الشرق الأوسط"، فإنه يضع الانفتاح هذا كـ "خيار سياسي تضاف إليه سياسة الضرورة، وهذا أيضاً يتقاطع بشكل كبير مع مشاعر الجمهور التركي الذي يحمل بداخله الحنين إلى تركيا كقوة إقليمية وكدولة لها ماض عثماني مجيد."

سورية كبعد جيوسياسي لـ "صفر مشاكل"

في إطار هذه السياسة، يقول تشاندار، إن سورية مثلت "الحيز الجيوسياسي. لكن عندما وضعت تلك السياسة في مجال التطبيق العملي كان المناخ الدولي مشوشاً جداً، ولم تكن سورية بالتالي تلك الدولة الجذابة لتكون قاعدة للسياسة التركية الخارجية الجديدة. فالدولة العربية الأقرب إلى تركيا، سورية، كانت تعيش عزلة إقليمية ودولية، بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق، رفيق الحريري، فجاءت تركيا لتمثل عبوة الأوكسيجين بالنسبة إلى سورية وتخلصها بالتالي من حالة العزلة التي كانت تدفع إليها، وفي المقابل مثلت سورية القناة التي تدخل منها تركيا إلى السياسة العربية والشرق الأوسطية."

يشير تشاندار أيضاً إلى أن تركيا "استخدمت علاقاتها مع إسرائيل في تنظيم طاولة مفاوضات إسرائيلية - سورية [غير مباشرة]؛ كان هذا مجال ترحيب من قبل [رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إيهود] أولمرت وكذلك من قبل بشار الأسد. هذا التحرك، فضلاً عن النمو المميز للاقتصاد التركي، شكل مناسبة لتركيا لتقدم نفسها إلى العالم الغربي: أوروبا والولايات المتحدة، على أنها تتقدم في المنطقة عبر قوة ناعمة بخلاف السياسة التي تتبعها إيران."

يضيف تشاندار: "في منطقة كان مركز القوة السنية فيها يتداعى، من [المملكة العربية السعودية إلى مصر، قدمت تركيا نفسها على أنها القوة الجديدة الصاعدة التي في إمكانها ملء الفراغ في مواجهة الاندفاع الإيراني [...] وفي هذا السياق، بدت سياسة 'صفر مشاكل مع الجوار' فاعلة ومجدية ومميزة، وقد استمرت هكذا إلى حين قيام ما يسميه البعض 'الربيع العربي'، وهي تسمية لا أحبذها مطلقاً، [...] أنا أفضل أن أطلق عليها تسمية 'الثورات العربية' أو 'النهوض العربي'، أو أي شيء آخر. إذاً، سياسة 'صفر مشاكل مع الجوار' هذه، كانت سورية تمثل محوراً إلى أن بدأت الثورات العربية."

يتابع تشاندار: "في الحقيقة، فإن سياسة 'صفر مشاكل مع الجوار' كانت كلمة السر للدخول التركي إلى السياسات الداخلية العربية، وهذا كان بالنسبة إلى الرأي العام التركي بمثابة موسيقى جميلة، لكن في الواقع كانت سياسة تنطلق من مبدأ الستاتيكو. وبخلاف إيران، فإن تركيا لم تكن تدفع باتجاه أي تغيير للأنظمة في أي بلد من البلدان. لقد قبلت الواقع في الدول العربية على ما هو عليه، وعبر هذه السياسة سعت تركيا لبناء علاقاتها مع المنطقة وللدخول إليها، لكن عندما بدأت الثورات العربية، أولاً في تونس ثم في مصر، فإن الستاتيكو الإقليمي انتهى."

الخروج على تقاليد السياسة الخارجية

وبخلاف مبدأ "صفر مشاكل مع الجوار" وتناقضاً مع السياسة التركية التقليدية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، رعت تركيا "الموجة الجديدة المطالبة بتغيير الأنظمة. وبسرعة تبنت التغيير في تونس ثم في مصر حيث سبقت بموقفها الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، التي كانت تحاول الحفاظ على نظام مبارك. والجميع في تركيا يتذكر أن رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، وقبل أسبوع من سقوط الرئيس المصري، دعا مبارك إلى التنحي في خطاب من ساحة التحرير، نقلته قنوات التلفزيون في بث مباشر."

يربط تشاندار هذا التغيير في سياسة الحكومة التركية بموقع "حزب العدالة والتنمية" الحاكم الداخلي، حيث كان قد "انتقل من الهامش الاجتماعي نحو المركز السياسي وهو بالتالي يمثل التغيير في تركيا، وديناميته تمثل التغيير محلياً." وعلى المستوى العملي، رأى أنه "عندما حل التغيير في المنطقة، لم يعد ممكناً البقاء في حالة الستاتيكو، ولكي تكون [الحكومة التركية] وفيه

لهويتها، كانت مع التغيير. وثانياً، ثمة جانب عملي آخر لذلك، إذ إن التوقعات كانت تشير إلى أن التغيير سوف يعم العالم العربي، خصوصاً العالم السني من شمال إفريقيا إلى المنطقة [الشرق الأوسط]، وإذا أرادت تركيا أن تكون في موقع القيادة، فيتوجب عليها بالتالي أن تكون الرائدة في تبني التغيير. فهاجس صنّاع السياسة أو صنّاع القرار الأتراك، الاستثمار في مستقبل المنطقة بما يفيد تركيا، إذ إن الجميع مقتنع بأن تركيا قوة إقليمية، وهذا يعزز موقعها كقوة إقليمية وكلاعب دولي مؤثر.

وفي جوانب عملية أخرى، كما يراها تشاندار، إن "تركيا في تنافس صامت منذ عقود مع إيران، في كل إنش وكل زاوية في هذه المنطقة. والتجاوب مع مطالب الجماهير العربية والشارع العربي، يجعل تركيا في موقع يُمكنها من قلب الموازين مع إيران في قلوب العرب، وكذلك يُمكنها من قيادة المنطقة."



اقتراب من فلسطين وابتعاد عن إسرائيل

يشير تشاندار إلى أن هذه الأحداث أتت فيما كانت علاقة تركيا مع إسرائيل تتدهور. ويقول: "وقد أدرك طيب أردوغان ومنذ الجدل الحاد بينه وبين شمعون بيرس، أنه كسب قلوب العرب وخصوصاً الفلسطينيين، وكذلك الشارع التركي. فالأتراك عموماً حساسون جداً عندما يتصل الأمر بالقضية الفلسطينية. الأتراك ليسوا معجبين كثيراً بالعرب، لكن عندما تتصل الأمور بالفلسطينيين فإنهم عاطفيون، هكذا كان الأمر دائماً، وهم يحبذون رؤية رئيس حكومتهم يطلق كلاماً لا يجرؤ أحد على قوله بوجه القادة الإسرائيليين."

ويعتبر تشاندار أن "تصرف أردوغان كان لمصلحة تقوية تركيا [إقليمياً] وتعزيز وضعه داخل تركيا، إذ وجد نفسه مباشرة بطلاً في الشارع العربي ما انعكس [إيجاباً عليه] في المجتمع التركي الذي شعر أن رئيس حكومته رجل عظيم وتأثيره يذهب إلى أبعد من حدود تركيا، وبذلك ربح قلوب العرب وعزز مكانته داخلياً."

واستطراداً في المساحة الفلسطينية، يعتبر تشاندار أن "أيديولوجيي حزب العدالة والتنمية" يفترضون أن الربيع العربي لم يبدأ في تونس، إنما مع حماس عبر فوزها في الانتخابات الفلسطينية [سنة 2006]، وقد استقبلوا بعد الانتخابات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عام 2006 في تركيا على الرغم من الامتناع الإسرائيلي والأميركي."

ويقدم تشاندار سبباً آخر دفع مسؤولي "العدالة والتنمية" إلى هذا التصرف، "إذ إنهم كانوا يعانون أزمة مشروعية، محلياً ودولياً. فالنزاع مع العسكر في تركيا لم يكن قد سوي بعد، وبالنسبة إلى العلمانيين في تركيا والمجتمع الغربي، كانوا قوة حاكمة في تركيا مشتبه بأنها تحمل أجندة ثانية هي أجندة إسلامية، وبالتالي كانوا يسعون دائماً لتأكيد أنهم منتخبون من الشعب، وعبر آليات ديموقراطية غربية لم يخرعوها هم، ويتم العمل بها في تركيا حالياً. كانوا يسعون لإظهار مشروعيتهم كحزب فاز في الانتخابات عبر إرادة شعبية، وكذلك فإن حماس لاقت مشاكل مماثلة، محلياً ودولياً، فكان من السهل عليهم أن يشبّوها بأنفسهم بحركة حماس. وكحزب حاكم في دولة رئيسية، أرادوا أن يحموها حماس وأن يسوّقوها محلياً ودولياً."

النموذج التركي والمأزق السوري

في عودة إلى الثورات العربية، يرى تشاندار أن تركيا أفادت كثيراً من تبنيها التغيير في العالم العربي، خصوصاً بذهابها إلى أبعد الحدود إزاء التغيير في مصر، محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويقول: "فجأة، عندما حدث التغيير في مصر، بدأ العالم ينظر إلى تركيا كنموذج للكيانات العربية الجديدة أو تلك المقبلة على التغيير. إنها ليست نموذج القاعدة الإسلامي، وكذلك ليست نموذج القوة الثورية مثل إيران، فمن الأفضل إذا الحفاظ على تركيا كنموذج للعالم العربي."

ويضيف: "وصل التغيير إلى سورية، التي لطالما مثلت محوراً لتركيا على مدى سنوات عدة، والتي تقف عند عتبة الباب التركي، ولديها أطول حدود مع تركيا، تبلغ نحو 911 كيلومتراً. وقد جرت محاولات كثيرة لإقناع [بشار] الأسد بإجراء إصلاحات، إذ لم تكن تركيا تريد حدوث فوضى في سورية. لم يكن أي أحد في تركيا يتوقع أن تصل شرارة التغيير إلى سورية بهذه السرعة، فكان الموقف متذبذباً لفترة ثم اختبارياً، ثم بدأت تركيا تعمل عبر القوة الناعمة لإقناع الأسد بالسير في

الإصلاحات، رغم اقتناع المسؤولين الأتراك بأن الأسد لن يستجيب لهم. ثم بدأوا بالابتعاد عن النظام بالتدريج، لنتنقل تركيا إلى مرحلة من المعارضة المباشرة للنظام في سورية، وعلى أرض الواقع بذلت جهوداً كبيرة لتنظيم المعارضة السورية. مجدداً مثلاً ذلك ابتعاداً عن الشكل التقليدي للسياسة الخارجية التركية، لأن السياسة التركية منذ زمن أتاتورك وحتى الحكومة الحالية، كانت تتبع مبدأ البقاء بعيداً عن الانزلاق إلى التدخل في السياسة الداخلية لأي بلد، وخصوصاً في دول الجوار، وبسبب كسر هذا النمط التقليدي والتخلي عن المبدأ التقليدي للسياسة التركية، وجدت الحكومة نفسها أمام انتقادات كثيفة في الداخل.

المسألة الكردية هاجس تركيا

يتابع تشاندار: "خلف الأبواب المغلقة، كانت الحكومة تبرر سبب موقفها، الأسرع، تجاه سورية، مقارنة بباقي الدول، وجلب المعارضة السورية إلى تركيا، بقول المسؤولين فيها: 'لا نريد تكرار الخطأ الذي ارتكبناه في العراق'. في العراق لطالما وقفت تركيا على مسافة من كل الأطراف ولم تستضف المعارضة العراقية بل لم تتحدث معها، لأن العمود الفقري للمعارضة العراقية كان الأكراد، والتعامل مع الأكراد يضع الحكومة في مواجهة القوميين الأتراك المعادين للقضية الكردية. وبالتالي فإن تأييد المعارضة العراقية سوف يقوي من عضد أكراد العراق، واستطراداً سوف يقوي الأكراد في تركيا، ولذلك فضلت الحكومة النأي بنفسها عن القضية برمتها. لكن في المسألة السورية، تعلمت أن النأي بالنفس يبعد تركيا عن دائرة التأثير، إذ إن المعارضة العراقية وجدت أمكنة عدة للاتقاء مثل لندن وباريس وطهران وواشنطن، ولم تتمكن تركيا من التأثير في التطورات لا قبل الحرب على العراق ولا بعدها؛ لذلك قال المسؤولون الأتراك إنهم لا يريدون تكرار الخطأ الذي اقترفوه في العراق، وبالتالي أرادوا أن يكونوا رواداً في المسألة السورية."

ويشير تشاندار إلى "صورة لطالما أهملت أو تم تجاهلها في العالم العربي"، وهي أن "الموقف المتخذ بشأن القضية السورية والتطورات في سورية، يكمن ويضمن أحياناً يتجلى في بعده الكردي."

يضيف: "في تركيا، وبغض النظر عما يجري في المنطقة، فإن قلب تركيا ينبض في الجزء الجنوبي من فلسطين، في غزة خصوصاً، أما في السياسة فإن الاهتمام ينصب دائماً على الأكراد، سواء أكان في العراق أو سورية أو تركيا نفسها، وكلما توجهنا إلى الجنوب نصطدم مع الظاهرة الكردية."

ويتابع: "لقد اتخذت القيادة التركية موقفاً عدائياً سريعاً تجاه بشار [الأسد]، وعلى الرغم من أنها لم تكن تتوقع أن سقوط الأسد سيكون بسرعة سقوط بن علي أو مبارك، كما أنه لن يكون أطول كثيراً من المدة التي سقط فيها القذافي في ليبيا، فقد تحدث المسؤولون الأتراك عن سقوط وشيك لبشار وأووا واستضافوا المعارضة السورية ونسقوا مع جامعة الدول العربية وقطر والمملكة

العربية السعودية وإلى حد ما مع الولايات المتحدة الأميركية، بما يضمن لهم دوراً مقررًا في مستقبل سورية، لكن عندما طال أمد سقوط بشار، إلى الآن، على الرغم من فقدانه السيطرة على أجزاء عدّة من بلاده، أصبحت الأمور معقدة وإشكالية، لأن الأكراد السوريين دخلوا المعادلة التي ربما كانوا دائماً جزءاً منها، وقد أصبحوا أكثر بروزاً، كما أن وضعهم في سورية يختلف عن وضع الأكراد العراقيين، إذ إن أكراد سورية ينسقون أكثر مع 'حزب العمال الكردستاني' في تركيا، وهم موجودون في مناطق حدودية انسحبت قوات النظام منها، من الجزيرة حتى لواء إسكندرون. وكانت المدينة أو البلدة أو القرية الواحدة قد انقسمت إلى جزأين عندما رُسمت الحدود بين سورية وتركيا."

وفيما تتشابه الحدود التركية مع كل من العراق وسورية في كون سكانها من الأكراد، يقول تشاندار، إن التضاريس الجغرافية تختلف. على الحدود التركية - العراقية حيث المنطقة جبلية ووعرة، أما الحدود التركية - السورية فهي سهلية؛ من لواء إسكندرون إلى القامشلي.

يقول تشاندار: "تبدو تركيا اليوم في مشاكل مع الجميع، لكن سياسة 'صفر مشاكل' تسري فقط مع أكراد العراق، إنه وضع متناقض ومثير، بحيث تبحث عن التنسيق مع [الزعيم الكردي العراقي مسعود] البرزاني للسيطرة على المنطقة الكردية في سورية، لكن البرزاني لا يملك الإرادة، ولسبب أو لآخر، لا يملك أيضاً القدرة على السيطرة على هذا الجزء من سورية المقابل للحدود التركية، الذي يسكنه أكراد ينتمون إلى 'حزب الاتحاد الديمقراطي' السوري المتحالف مع 'حزب العمال الكردستاني' التركي."

يسرد تشاندار حادثة ذات دلالة، ويقول: "الأسبوع الماضي شاركت في مؤتمر في البرازيل تنظمه أحزاب اليسار في البرلمان الأوروبي، وهناك التقيت مع سليمان مسلم، وهو كردي سوري، متخرج من جامعة التكنولوجيا في إستانبول، ويتحدث بلهجة تركية إستانبولية. إنه من عين عرب الحدودية. قبل أن يغادر سألتته إعطائي رقم هاتفه للتواصل معه، فقال إن لديه أكثر من رقم لأنه يقضي أوقاتاً في القامشلي وأوقاتاً أخرى في أوروبا. نظرت إلى هاتفه وهو يحاول إعطائي أرقام هواتفه، فكانت على خلفية الهاتف صورة زعيم 'حزب العمال الكردستاني' التركي عبد الله أوجلان."

ويخلص جنكيز تشاندار إلى القول إنه "عندما يتعلق الأمر بانهييار نظام الأسد، فإن صداعاً شديداً يصيب تركيا. لقد أصيبت السياسة التركية بشأن سورية بالإرباك، حيث بدأت تظهر انتقادات من الرأي العام التركي، تشير إلى تآكل هيبة أحمد داود أوغلو، الذي لا يمكن المساس به، وكذلك رئيس الحكومة نفسه."

ويتابع: "أود أن أضيف مسألة ربما ليست ملاحظة كثيراً مع البروز الكبير لصورة داود أوغلو، إذ يجب التركيز أكثر على حزبه الحاكم والحكومة التركية، التي باتت تأخذ مواقف قومية

متطرفة بشأن المسألة الكردية." ويضيف: "قضى 'حزب العدالة والتنمية' عشرة أعوام في السلطة من دون أن يتمكن من إعادة الجيش إلى ثكناته، فيما تمكن المتطرفون في الحزب من أخذه رهينة، وتحويله إلى حزب قومي تركي بحكومة إسلاموية، تعمل لتكون قوة إقليمية بوجه إسلامي وبمضمون قومي."

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx